فالحاصلُ أن النعت إذا رفع ضميرا طَابَقَ المنعوتَ فى أربعة من عشرة[١] : واحِدٍ من ألقاب الإعراب — وهى : الرفع ، والنصب ، والجر — وواحِدٍ من التعريفِ والتنكير ، وواحِدٍ من التذكير والتأنيث ، وواحِدٍ من الإفراد والتثنية والجمع .

وإذا رفع ظاهراً طَابَقَه فى اثنين من خمسة : وَاحِدٍ من ألقاب الإعراب ، وواحِدٍ من التعريف والتنكير ، وأما الخمسة الباقية — وهى : التذكير ، والتأنيث ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع — فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهراً : فإن أسْنِدَ إلى مؤنث أنث ، وإن كان المنعوت مذكراً ، وإن أسند إلى مذكر ذُكِّرَ ، وإن كان المنعوت مؤنثاً ، وإن أسند إلى مفرد ، أو مثنى ، أو مجموع — أفرد ، وإن كان المنعوت بخلاف ذلك .

* * *

وَأَنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ وَشِبْهِهِ ، كَذَا ، وَذِى ، وَالْمُنْتَسِبْ[٢]

---

(١) إذا لم يمنع من الموافقة فى بعضها مانع ، فالوصف الذى يستوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح ومكسال ، لا يؤنث ولو كان موصوفه مؤنثاً ، وأفعل التفضيل المضاف إلى نكرة كأفضل رجل أو رجلين أو رجال ، أو المجرد من أل والإضافة ، لا يثنى ولا يجمع ولو كان المنعوت مثنى أو مجموعاً .

(٢) « وانعت » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بمشتق » جار ومجرور متعلق بانعت « كصعب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كصعب « وذرب » معطوف على صعب « وشبهه » الواو عاطفة ، شبه : معطوف على مشتق ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كذا ، والمراد بذا اسم الإشارة « وذى ، والمنتسب » معطوفان على « ذا » ، والمراد بذى التى بمعنى صاحب والتى هى من الأسماء الستة .

لا يُنْعَتُ إلا بمشتق لفظاً ، أو تأويلا .

والمراد بالمشتق هنا : ما أُخِذَ من المصدر للدلالة على مَعْنًى وصاحبه : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفعل التفضيل .

والمُؤَوَّل بالمشتق : كاسم الإشارة ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هٰذَا » أى المشارِ إليه ، وكذا « ذو » بمعنى صاحب ، والموصولة[1] ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِى مَالٍ » أى : صَاحِبِ مال ، و « بِزَيْدٍ ذُو قَامَ » أى : القائم ، والمنتسب ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ » أى : مُنْتَسِبٍ إلى قريش .

* * *

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا[2]

تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالا ، وهى مُؤَوَّلَةٌ بالنكرة ، ولذلك لا يُنْعَتُ بها إلا النكرة ، نحو : « مررت برجل قَامَ أبوه » أو « أبوه قائم » ولا تنعت بها المعرفة ؛ فلا تقول : « مررت بزيد قام أبوه ، أو أبوه قائم » وزعم بعضهم

---

(١) قول الناظم « وذى » لا يشمل ذو الموصولة إلا على القول بأنها معربة ، أما على القول ببنائها - وهو الفصيح - فكان يجب أن يقول « كذا ، وذو » ومثل ذو الموصولة فى جواز النعت بها كل الموصولات المقترنة بأل كالذى والتى وفروعهما ، وكذا أل الموصولة ، بخلاف من وما وأى .

(٢) « ونعتوا » فعل وفاعل « بجملة » جار ومجرور متعلق بنعتوا « منكراً » مفعول به لنعتوا « فأعطيت » أعطى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى جملة ، وهو المفعول الأول « ما » اسم موصول : مفعول ثان لأعطيت « أعطيته » فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى جملة ، وهو نائب فاعل أعطى ، وهو المفعول الأول ، والهاء مفعول ثان ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « خبراً » حال من نائب الفاعل .

أنه يجوز نَعْتُ المعرَّفِ بالألف واللام الجنسية بالجملة ، وجَعَلَ منه قولَه تعالى : (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) ، وقولَ الشاعر :

٢٨٦ — وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي
فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي

---

٢٨٦ — يروى هذا البيت أول بيتين ، وينسبان لرجل سلولى من غير أن يعين أحد اسمه ، والثانى :

غَضْبَانُ مُمْتَلِئًا عَلَيَّ إِهَابُهُ إِنِّي — وَحَقِّكَ — سُخْطُهُ يُرْضِينِي

وقد رواه الأصمعى فى الأصمعيات ثالث خمسة أبيات ، ونسبها لشمر بن عمر الحنفى ، وانظر الأصمعيات (ص ٦٤ ليبسك عام ١٩٠٢ ، وانظر الأصمعية رقم ٣٨ طبع مصر) .

اللغة : « اللئيم » الشحيح ، الدنىء النفس ، الخبيث الطباع « إهابه » الإهاب — بزنة كتاب — الجلد ، وامتلاؤه عليه كناية عن شدة غضبه ، وكثير موجدته وحنقه .

المعنى : يقول : والله إنى لأمر على الرجل الدنىء النفس الذى من عادته أن يسبنى فأتركه وأذهب عنه وأرضى بقولى لنفسى : إنه لا يقصدنى بهذا السباب .

الإعراب : « ولقد » الواو واو القسم ، والمقسم به محذوف ، واللام واقعة فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « أمر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « على اللئيم » جار ومجرور متعلق بأمر « يسبنى » جملة من فعل مضارع وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة للئيم ، وستعرف ما فيه « فمضيت » فعل وفاعل « ثمت » حرف عطف ؛ والتاء لتأنيث اللفظ « قلت » فعل ماض ، وفاعله « لا » نافية « يعنينى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللئيم ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « اللئيم يسبنى » حيث وقعت الجملة نعتاً للمعرفة ، وهو المقرون بأل ، وإنما ساغ ذلك لأن أل فيه جنسية ؛ فهو قريب من النكرة . كذا قال جماعة : منهم ابن هشام الأنصارى ، وقال الشارح العلامة : إنه يجوز أن تكون الجملة حالية ، والذى نرجحه هو ما ذهب إليه غير الشارح من تعين كون الجملة نعتاً فى هذا البيت ؛ لأنه =

فـ « نسلخ » صفة « لليل » ، و « يسبنى » : صفة « للئيم » ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كون « نسلخ » ، و « يسبنى » حالين .

وأشار بقوله : « فأعطيت ما أعطيته خبراً » إلى أنه لا بد للجملة الواقعة صفةً من ضميرٍ يَرْبِطُها بالموصوف ، وقد يحذف للدَّلالة عليه ، كقوله :

٢٨٧ — وَمَا أَدْرِى أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا ؟ ؟

= الذى يلتئم معه المعنى المقصود ، ألا ترى أن الشاعر يريد أن يتمدح بالوقار وأنه شديد الاحتمال للأذى ، وهذا إنما يتم له إذا جعلنا اللئيم منعوتاً بجملة « يسبنى » إذ يصير المعنى أنه يمر على اللئيم الذى شأنه سبه وديدنه النيل منه ، ولا يتأتى هذا إذا جعلت الجملة حالا ؛ إذ يكون المعنى حينئذ أنه يمر على اللئيم فى حال سبه إياه لأن الحال قيد فى عاملها فكأن سبه حاصل فى وقت مروره فقط ، نعم يمكن أن يقال : إنه لو تحمل ومضى فى هذه الحال فهو فى غيرها أشد تحملا ، ولكن هذه دلالة التزامية ، والدلالة الأولى وضعية .

٢٨٧ — البيت لجرير بن عطية ، من كلمة له مطلعها :

أَلاَ أَبْلِغْ مُعَاتَبَتِى وَقَوْلِى بَنِى عَمِّى ؛ فَقَدْ حَسُنَ الْعِتَابُ

اللغة : « تناء » بعد « طول الدهر » يروى فى مكانه « وطول العهد . . . » .

المعنى : يقول : أنا لا أعلم ما الذى غير هؤلاء الأحبة ، أهو التباعد وطول الزمن ؟ أم الذى غيرهم مال أصابوه وحصلوا عليه ، فأبطرهم الغنى ، وأنساهم حقوق الآلفة وواجب المودة .

الإعراب : « وما » نافية « أدرى » فعل مضارع — بمعنى أعلم — وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أغيرهم » الهمزة للاستفهام ، وقد علقت درى عن العمل فيما بعدها ، غير : فعل ماض ، هم : مفعول به « تناء » فاعل غير ، والجملة سدت مسد مفعولى أدرى « وطول » الواو عاطفة ، طول : معطوف على تناء ، وطول مضاف ، و « العهد » مضاف إليه « أم » عاطفة ، وهى — هنا — متصلة « مال » معطوف على طول الدهر « أصابوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل رفع صفة لمال ، وقد حذف المفعول ، والأصل : أم مال أصابوه ، وهذا الضمير هو الرابط بين جملة النعت والمنعوت . =

التقدير : أم مالٌ أصابوه ، فَحَذَفَ الهاء ، وكقوله عز وجل : (وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً) أى : لا تجزى فيه ، فحذف « فيه » .

وفى كيفية حذفه قولان ؛ أحدهما : أنه حذف بجملته دفعة واحدة ، والثانى : أنه حذف على التدريج ؛ فحذف « فى » أولا ، فاتصل الضمير بالفعل ، فصار « تجزيه » ثم حذف هذا الضمير المتصل ، فصار تجزى .

* * *

وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ
وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ(١)

= الشاهد فيه : قوله « مال أصابوا » حيث أوقع الجملة نعتاً لما قبلها ، وحذف الرابط الذى يربط النعت بالمنعوت ، وأصل الكلام : مال أصابوه ، والذى سهل الحذف أنه مفهوم من الكلام ، وأن العامل فيه فعل متصرف ، والفعل المتصرف يتصرف فى معموله بالتقديم وبالحذف .

ومثل هذا قول الشنفرى الأزدى :

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الْغَارَ مُطْنِفُ

تقدير هذا الكلام عندنا : أخطأ الغار مطنفها ، أى دليلها ، وبعض النحاة يقولون : أل فى الغار عوض عن المضاف إليه ، وأصل الكلام : أخطأ غارها .

(١) « امنع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « هنا » ظرف مكان متعلق بامنع « إيقاع » مفعول به لامنع ، وإيقاع مضاف و « ذات » مضاف إليه ، وذات مضاف و « الطلب » مضاف إليه « وإن » شرطية « أتت » أتى : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء للتأنيث « فالقول » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، القول : مفعول مقدم على عامله « أضمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « تصب » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .